قرار اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات رقم (128) لسنة 2011م

اسم المشروع: توريد (17 كم) كابلات رئيسية مختلفة السعات، المناقصة رقم (2010/20).

اسم الجهة المالكة للمشروع: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات (المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية).

تمويل المشروع: ذاتي .

بناءً على اجتماع اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات رقم (53) لسنة 2011م، بتاريخ 2011/10/24م. والذي أقرت فيه الموافقة على إرساء المناقصة أعلاه، على الشركة الموردة/ مجموعة سكاي العالمية عن الشركة المصنعة (Saudi Cable Company) بمبلغ إجمالي وقدره ($1,389,288) مليون وثلاثمائة وتسعة وثمانون ألف ومائتان وثمانية وثمانون دولار أمريكي - تسليم (مخازن المؤسسة DDP) شاملاً لضريبة الأرباح التجارية وضريبة المبيعات والرسوم الجمركية.

شريطة الالتزام بما يلي :

1. على الشركة الموردة أعلاه الالتزام الكامل بالتوريد طبقاً للكميات والنوعية والمواصفات الفنية التي على أساسها تم الإرساء، والشروط العامة والخاصة المحددة في وثائق المناقصة وبالفترة الزمنية المحددة بـ (4 أشهر من تاريخ توقيع العقد أو من تاريخ فتح الاعتماد المستندي باسم الشركة المصنعة).
2. على الشركة الموردة أعلاه الالتزام بالاشتراطات الواردة في توصية لجنة التحليل في الجهة.
3. لا يحق للمورد أعلاه المطالبة بأي فوارق أسعار؛
4. على الجهة صاحبة المشروع تعيين شركة فاحصة لفحص المواد طبقاً للمعايير المعمول بها عالمياً؛
5. تتحمل الجهة صاحبة المشروع مسؤولية الإشراف على الفحص والاستلام والتوريد طبقاً لأحكام القانون؛
6. على الجهة صاحبة المشروع الالتزام بإشعار جميع المتقدمين كتابةً بقرار الإرساء انسجاماً مع نص المادة رقم(22/ب) من قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية رقم (23) لعام 2007.
7. على الجهة صاحبة المشروع الالتزام عند صياغة العقد بصورته النهائية أن يتم وفقاً لوثيقة المناقصة التي على أساسها تم التنافس وبنفس ترتيب الوثائق المحدد في الوثيقة ويتم الرفع بوثيقة العقد وفقاً لهذا الترتيب إلى اللجنة العليا لأخذ الموافقة النهائية على صيغة العقد تنفيذاً لنص المادة (57) الفقرة (5) من القانون.
8. على الجهة صاحبة المشروع أخذ الضمانات القانونية الكافية للتنفيذ قبل توقيع العقود.

وقد أصدرت اللجنة هذا القرار مستندة على الوثائق والمستندات المقدمة من المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية وعلى مسؤوليتها.

م/ محمد أحمد الجنيد
رئيس اللجنة العليا للمناقصات